تمهيد

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحتل الجزء الجنوبي الشرقي من الخليج العربي.

وظهرت الإمارات العربية المتحدة كدولة في نهاية عام ١٩٧١ نتيجة اتفاق ست إمارات خليجية، هي: (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة)، ثم انضمت إمارة رأس الخيمة إلى الاتحاد في فبراير ١٩٧٢.

وكانت هذه الإمارات عند دخولها الاتحاد تختلف من حيث الحجم السكاني، والتركيب الاقتصادي، ومدى وفرة الموارد الاقتصادية لكن الدستور الاتحادي أبقى على الأساس المادي على الرغم من هذا التفاوت، حيث تضمنت نصوصه على بقاء الثروات الطبيعية في كل إمارة مملوكة للإمارة وليس لمجموع شعب الإمارات، وإن كان الدستور في الوقت نفسه أوجب اتخاذ العديد من الإجراءات والخطط الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الاتحاد، والتي من شأنها إقرار حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بين الإمارات، بالإضافة إلى مبدأ مساعدة الإمارات الأكثر غنى لتلك الأقل قدرة من الناحية الاقتصادية على تطوير إمكانياتها البشرية والاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الإماراتي قبل اكتشاف النفط - في أوائل الستينات من القرن العشرين - كان يتسم بالبساطة والاستخدام الأمثل لمعطيات البيئة حيث كان يعتمد اعتماداً كليًا على صيد اللؤلؤ والأسماك وحرفتي التجارة والرعي، بالإضافة إلى ممارسة الزراعة في بعض الأراضي التي تتمتع بوفرة المياه والتي تركزت في إمارة رأس الخيمة ومنطقة العين في إمارة أبو ظبي.

وفي عام ١٩٦٢تم اكتشاف النفط في إمارة أبو ظبي حيث بدأت مرحلة جديدة من مراحل النمو في المنطقة من خلال استغلال عائدات النفط في تدعيم البنية الأساسية.

وإذا كانت الستينات مثَّلت نقطة تحول مهمة في التاريخ الاقتصادي لبعض الإمارات، فإن عام ١٩٧١ مثل نقطة تحول أكثر عمقًا وتأثيراً على المستوى السياسي فمع قيام الدولة عام ١٩٧١ ومع الارتفاع الحاد في أسعار النفط عام ١٩٧٣ بدأت الدولة خطوات سريعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وللحفاظ على تلك المكتسبات الوطنية فكان لا بد من أن يصل التجديد والتطوير للجهاز الأمني بها ليواكب المستجدات على الساحة الأمنية.

ونظراً لأهمية البعد الإقليمي فقد انضمت الدولة إلى كل من مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية.

وفي إطار الحرص على المصالح الأمنية العربية استضافت دولة الإمارات الاجتماع الأول لمديري العلاقات العامة والإنسانية بوزارة الداخلية في الدول العربية في مدينة أبو ظبي في فبراير ١٩٧٨، حيث تم وضع الهيكل التنظيمي العربي الموحد لإدارة العلاقات العامة التي يفترض تطبيقها بسائر وزارات الداخلية في الدول العربية كافة.

ولما كان الإعلام الأمني جزءاً من منظومة العمل الأمني العربي المشترك ومحدداً للأهداف والسياسات والاستراتيجيات لمواجهة كافة الظواهر الإجرامية والإرهابية، تأتي هذه الدراسة لتتناول موضوعًا في غاية الأهمية وهو الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق في ضوء المستجدات التي برزت على الساحة العالمية، مثل: ثورة الاتصالات والمعلومات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتي انتقلت بدورها إلى المحلية باعتبارها جزءاً من النظام العالمي في ظل العولمة.